منظورات ثقافية حول القانون: بخصوص تقارير تقويم[1] الأداء التي يصدرها البنك الدولي[2]

Perspectives culturelle sur le droit: à propos des rapports Doing Business de la Banque Mondiale

١ – تسع عشرة تعليقة على الموضوع

19 points

١ – في العشرين من أكتوبر "تشرين الأول" ٢٠٠٥م اعتمدت اليونيسكو اتفاقية حول حماية تنوع التعبير الثقافي وتعزيزه، مؤكدة بذلك الفكرة التي كانت موجودة من

---

(١) *Doing Business* = مشروع تقارير ممارسة نشاطات الأعمال: يقدم مقاييس موضوعية لتشريعات الأعمال وإنفاذها عبر ١٨٣ بلداً. الفريق يعمل بتعاون وثيق مع الآلاف من المترفين من ذوي الاختصاص في مختلف أنحاء العالم. [المترجم]

(٢) يتوافق هذا الفصل مع استشارة أنجزتها لمجموعة "القانون والتأثير الدولي لفرنسا" التابع للمجلس الوطني لمستشاري تجارة فرنسا الخارجية، الذي ترأسه كلود روفيل Claude revel، مستشارة تجارة فرنسا الخارجية، وباتريك باتيلان Patrick Patelin، مدير متعاون، ومكتب اتفاقية الأنواع المهاجرة فرانسيس لوفيفر ميركوسور *CMS Bureau Francis Lefebvre Mercosur*، في يونيو – يوليو "حزيران – تموز – " ٢٠٠٨م. وإنني مدينة لكلود ماثون Claude Mathon، المحامي العام في محكمة النقض بقراءة هذا البحث قراءة متعمقة.

قبل في الإعلان العالمي لليونيسكو حول التنوع الثقافي (٢٠٠١م)، بمعنى أن التنوع الثقافي ينبغي أن يُنظر إليه بوصفه "إرثاً مشتركاً للإنسانية"، و"الدفاع عنه بوصفه لازمة أخلاقية، لا يمكن فصلها عن احترام كرامة الشخص". ويُقصد بذلك الاعتراف بذلك التنوع في العالم وحمايته وتعزيزه. ولكن الاتفاقية لا تعطي تعريفاً "للثقافة". ما المعنيُّ "بالثروة الثقافية، والنشاطات الثقافية والخدمات الثقافية" للجهات الموقعة على الاتفاقية؟ و"الثقافة" تطرح مشكلات أكثر من ذلك بكثير، مرتبطة بالتحديات السياسية والوجودية المرتبطة بها، حتى إنها "لا حد لها" و"لا يمكن تكييفها"، لكي نعيد استخدام مصطلحين من مصطلحات الفيلسوف جاك دريدا نفسها. هل نستطيع والحالة هذه الحديث عن عدد من الثقافات أم عن ثقافة "واحدة" دون أن ندخل في منطق التجزئة والتماهي الانفصالي للإنسانية؟ وهذا هو المكان الذي نستطيع فيه التساؤل إذا لم يكن ينبغي على المعيار القانوني، تحديداً، سواء كان – دستوراً، أو قانوناً، أو اتفاقية دولية، أو تشريعاً دولياً، ... إلخ – أن يكون مرآة للتنوع الثقافي في رحاب عالم معولم، وإلا فإنه لن يكون بإمكانه التمتع بشرعية كافية. وبذلك سيكون المقصود هو "الاستجابة" لمجتمع توافقي، قائم على المنطق التواصلي.

٢– إن للأفراد في كل الثقافات مطالب شرعية من المجتمع ومؤسساته. وتتأسس الشرعة الأخلاقية السياسية والاجتماعية على توقعاتهم الاعتراف بهم، تلك التوقعات التي هي ثوابت إناسية(أنتروبولوجية)، ولكن محتواها يتنوع من ثقافة إلى أخرى، وبالتالي من نظام تعبير – وعلى وجه الخصوص النظام اللغوي – إلى نظام آخر، عبْر إضفاء صفة المجتمع عليها. يتمثل العادل والخيِّر لمجتمع ما في قدرته على تأمين تكوّن الهويات الشخصية، وعلى تأمين الظروف المناسبة ليستطيع الجميع الوصول إلى الموارد التي أصبحت من الآن فصاعداً نادرة، وعلى تمكين الذات لدى كل فرد. وبذلك تكون الحقوق والحريات مترافقة بالواجبات والالتزامات.

٣- إن ما نسميه على وجه العموم القانون القاري أو الجرماني - الروماني أو اللاتيني، وعلى وجه الخصوص، القانون ذو التقليد المدني - القانون المدني، نظام القانون المكتوب، بالنسبة إلى القانون الأنجلو - أمريكي - القانون العام، نظام منشؤه اجتهادي قضائي، هو شكل من الأشكال المشتركة للهوية التي ترسم، من أحد جوانبه، صورة المجتمع الذي نعيش فيه في عصر العولمة. إن قوة متصور "سياسات الاعتراف الثقافي" هي لسان حال ضرورة مضاعفة [١٧٦] لإيجاد أدوات قانونية - سياسية منصفة، ولإيجاد أدوات لغوية خاصة، ولا يمكن الاستغناء عنها، لكي نعيش عيشاً مشتركاً. وإن المهم في كل ذلك هو طرق التفكير، وطرق التأسيس للوجود المشترك للأوراق الرابحة الإيجابية في الثقافات المختلفة، وفي القوانين المختلفة لخدمة الإنسان والمجتمع، وإن من المهم أيضاً طرق التفكير وإيجاد الوسائل لإنصاف طرق البحث عن الاعتراف دون أن يعني ذلك التخلي عن موقف ولا عن مسافة نقدية.

٤- وليس التنوع مصدر ارتباك فقط. وإذا كانت جهود الانسجام مرجوة، ولها، على كل حال، مكان فيما نسميه تقارب القوانين فإنه ينبغي قطعاً محاربة مبدأ توحيد المقياس الذي لن يكون إلا فرض قانون الأكثر قوة والأكثر ثراء. وإن التنافس بين القوانين يشجع التنافسية ونمو عقلية الإصلاح؛ **إن التنوع ذو قيمة تفوق قيمة توحيد متعجل. والقانون ثقافة لها لغتها الخاصة، ولا يستطيع القول: لا ينبغي أن يكون هناك ثقافة كونية ولا قانون كوني.** حتى وإن كان بالإمكان وجود مبادئ قانونية ذات قيمة كونية، مثال ذلك المبادئ التي يحملها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أو تلك المبادئ التي تعاقب المحكمة الجزائية الدولية منتهكيها، المحكمة التي تعترف بسلطتها أغلبية كبيرة من الدول، ليس من بينها الولايات المتحدة الأمريكية. لا يمكننا أن نتجاهل لا تاريخ بلد من البلاد ولا لغته. وإن وجود ظواهر اختلاط الأعراق والتهجين يجعل تعايش تقليدين في رحاب النظام القانوني نفسه ممكناً. ولقد تم في أغلب الأحيان إثبات أن مؤسسة ما، ولدت في واحد من النظامين يمكن أن يستقبلها الآخر

مستعيناً ببعض الترجمات ومظاهر التكيف. إن عولمة القانون تتسبب في انعدام فاعلية القانون. هذا من جانب، ومن جانب آخر لا ينبغي أن يسوغ التنوع لا انعدام الشفافية ولا انتهاك تطلعات الاعتراف أو المبادئ القانونية ذات القيمة الكونية.

٥ – إن الهدف المزدوج لتقارير ممارسة أنشطة الأعمال، بإشراف البنك الدولي، مقتفياً أثر مدرسة فكرية معروفة معرفة تامة، تسمى قانون و تمويل Law and Finance، وظهرت قبل ما يقارب العشر سنوات في هارفرد وشيكاغو، هو دفع قدرة النظام القانوني لكل بلد إلى تشجيع نمو الشركات الخاصة و "مناخ" الأعمال، ومنح توصيات لإرساء أسس ظروف قانونية هي الأفضل[٣]. وإن منهج تقارير ممارسة أنشطة الأعمال التي لا تعكس بالطبع تنوع الآراء المتعلق بتأثير البيئة القانونية في النمو الاقتصادي يقوم حصراً على استخدام المقياس الاقتصادي. ويقوم هذا المقياس أساساً على حساب الزمن والتكلفة اللازمين لمختلف الخطوات الضرورية لتحقيق نقلة اقتصادية محددة، مع إجراء مقارنة بين الإجراءات الإدارية الرئيسة التي يفرضها [١٧٧] غطاء قانوني معين على المقاولين. وآية ذلك أن المقياس الاقتصادي يزعم أنه يقدم أدوات لاختبار نظريات سلوكيات الأفراد، لأنه من المستحيل إجراء تجارب على الجسم الحي. وينبغي أن يستخدم معيار المقياس الاقتصادي بحذر، لأن هناك تمييزاً جلياً بين الترابط والسببية. والحال أن ذلك المقياس هو الذي تستخدمه مجموعة قانون وتمويل "لمعايرة" التشريعات، وللكشف عن الدونية الموجودة في بنية التقليد الفرنسي بالنسبة إلى

(٣) وقد تم التعبير عن أهداف التقارير كما يلي في تقرير عام ٢٠٠٤م المعنون: فهم القاعدة *Understanding Regulation*، نشر مشترك بين البنك الدولي، ومؤسسة التمويل الدولية ومطبوعات جامعة أوكسفورد: " – تحفيز الإصلاح عبر بلد يكون معياراً، – والإعلام عن متصور الإصلاح، – وإثراء المبادرات الدولية حول فاعلية التنمية، – ونظرية الإعلام". و تشارك الجهات التي ذكرناها في هذا الهدف الإعلامي منظمات مثل: إيكونوميك فريدوم نتورك= شبكة الحرية الاقتصادية، (إيكونوميك فريدوم راتكينغ= تصنيفات الحرية الاقتصادية) أو المعهد الاقتصادي في مونتريال.

القانون العام. وينبغي على معايرة التشريعات أن يوجه بعد ذلك النشاط الاستثماري والسلطات العامة. وليس ما يقوم به البنك الدولي، وهو يختار طريقة التصنيف تلك إلا اتباع التقليد الجديد للتقويمات المعولمة، سواء تعلق الأمر "بالمقياس العالمي للفساد" الذي تصدره في كل عام المنظمة غير الحكومية ترانسبارانسي أنترناسيونال (الشفافية الدولية)، أو بتصنيف الجامعات العالمية الأجود أداء، المسمى تصنيف شنغهاي Shangaï، ويصدره في كل عام معهد التعليم العالي في جامعة شنغهاي جياو تونغ Jiao Tong. ولكن مؤسسة الشفافية الدولية TI وجامعة شنغهاي يعيان كل الوعي الصعوبات الكامنة في طريق وضع معايير عادلة.

٦– وإنه لمن المناسب والحالة هذه التذكير منذ البدء بأن أكثر من ١٥٠ دولة، تمثل ما يقارب ٦٠٪ من سكان العالم، لديها قانون مكتوب، لا تخالطه شفاهية، أو أنه يخلط بين المكتوب والشفاهي. إن القانون المدني في حالته الكتابية الخالصة هو نظام ٢٤٪ من البشر، في حين أن نسبة ٦,٥٪ فقط منهم تخضع لنظام قانون عام خالص[٤].

٧– إن كاتبي تقارير ممارسة أنشطة الأعمال، وهم يسعون إلى تقديم دليل موثوق لكل التشريعات على ظهر الكوكب، ولما كان هناك غير دليل – يُزعم أنها موثوقة ولكنها لا تجدد بانتظام – لمن يطوفون العالم سواء تعلق الأمر بدليل الطرق، أو المطاعم، أو الفنادق، أو محال الهدايا التذكارية، أو محال البضائع الفاخرة، أو الأماكن المقدسة، إنهم، يمنحون درجات جيدة وأخرى سيئة من منظور نفعي لا يكاد يسمح بالتأمل، ولا يأخذ في الحسبان الهامش الثقافي أو اللغوي، ويمكن أن يترك المرء بلا حول ولا قوة أمام حدث أو سلسلة من الأحداث غير المتوقعة.

---

(٤) أرقام استقيناها من تقرير جمعية هنري كابيتان Henri Capitant لأصدقاء الثقافة القانونية الفرنسية، قوانين التقاليد المدنية موضع تساؤل – تعاليق على تقارير ممارسة أنشطة الأعمال التي يصدرها البنك الدولي، ٢٠٠٦م، ص٨.

٨- إذا كانت تقارير ممارسة أنشطة الأعمال قد لفتت الأنظار بحق إلى حقيقة أن القانون ليس فقط أداة ضبط للمبادلات التجارية، وإنما هو أيضاً عامل تنمية وتنافسية اقتصادية فإننا مع ذلك لا يمكننا أن نعد القانون هو العامل الأكثر أهمية لأي تنمية اقتصادية، وأن هناك محوراً لقانون رديء في مواجهة نظام وحيد يصلح لكل شيء، وأن القانون المكتوب يعرقل بالضرورة التطور الاقتصادي، وأن البلاد الفقيرة هي البلاد التي تسن القوانين أكثر من غيرها، ودون أن يكون بينها أي انسجام، ... إلخ. ولنتذكر أن كل العلوم بما فيها علم الحساب هي أكثر براعة في تفسير الماضي منها في التنبؤ بالمستقبل، لأن الحرية البشرية هي بطبعها عصية على التقادم. والحال أن الحسابات ليس لها طبيعة مادية. وينتج عن ذلك أن الجانب القانوني لن يكون بالإمكان قياسه بلا فارق طفيف، وبلا ترجمة، وبلا تأثير يمارسه العامل الاقتصادي. وإن أكثر ما يثير الدهشة في تقارير ممارسة أنشطة الأعمال التي هي دعامة البنك الدولي هو أنه يمكن أن نلحظ، وراء هذا السيل الجارف من الأرقام والصيغ، بعض أحكام القيمة التي ليس لها أسس متينة. مثال ذلك أن كاتبي تلك التقارير مقتنعون أن ما يميز البلاد التي تطبق القانون المدني الذي يسمى أيضاً القانون الفرنسي، هو أن تأثير الدولة يستخدم في هذا القانون على الدوام لإيجاد إيرادات ظرفية لأولئك الذين يراقبون جهاز الدولة، مما يشجع على الفساد، وهذا يكون بالتالي، وفي الوقت نفسه، مبالغاً فيه ومضراً. إن حماية قانون الملكية في هذه البلاد ستكون أقل ضماناً، والحرية السياسية أكثر ضعفاً. إذاً، إن القانون المدني يشكل بذلك حجر عثرة في طريق التنمية [١٧٨] الاقتصادية في البلاد التي يعمل به فيها. من ذلك أن الصين صادقت على سبيل المثال، في فبراير "شباط" ٢٠٠٨م، على قانون ملكية مستوحى من القانون الفرنسي الخاص بكتابة العدل: ووقعت اتفاقية بين المدعي العام في الصين، والمدعي العام في محكمة النقض في مجال مكافحة الفساد بسبب اهتمام الصين بأصول الإجراءات القانونية الفرنسية. يمكن للتنمية في الصين أن تصنف في خانة التنمية في الهند، بل إن هذه أكثر حساسية بسبب التاريخ الاستعماري الذي يكتسب صبغة أنجلو - سكسونية.

هل يمكن أن يكون البنك الدولي يجهل الحدود الموجودة في فرضيات مجموعة من الباحثين الجامعيين، وبين الاستشارات المؤسساتية؟ إن البنك الدولي، وهو يسعى إلى إظهار تفوق القانون العام على القانون النابليوني، يبدو وكأنه يشجع المصالح الاقتصادية للمكاتب الأنجلو – سكسونية. هل يمكن القول إنه تحول إلى أداة دعائية؟

٩– إن الملاحظات التالية مخصصة للتدليل على أن أخذ بعض من مظاهر القانون القاري الجرماني – الروماني، وعلى وجه الخصوص ذات التقليد المدني، في سياق العولمة وتنوع التعبيرات الثقافية في الحسبان يمكن بطريقة ملحوظة تدعيم الملائمة والتأثير في تقارير ممارسة أنشطة الأعمال التي يصدرها البنك الدولي، وهي تقارير ذات منفعة تطويرية لا يمكن لأحد إنكارها. لا يمكن أن ننكر أن تلك التقارير أسهمت إسهاماً ملحوظاً في لفت الانتباه إلى المصلحة في تقويم القانون والتنظيم.

١٠– إن الأنظمة القانونية هي تكوينات ثقافية شأنها شأن كثير من التكوينات الأخرى. وقد أظهرت الدراسات الحديثة في مجال القانون المقارن أن الأنظمة القانونية الغربية المختلفة تمتلك أسساً مشتركة. ولا يمكن للإصلاحات القانونية أن تتجاهل الثقافة القانونية، ولا التعبير اللغوي الخاص بالبلاد المعنية. وإنه لمن الضروري القبول بالتأثير المتبادل بين المعايير والقيم السياسية والاجتماعية والعقلية التي تجري العناية بها في هذا المجتمع أو ذاك. إن الاعتراف بملاءمة التعبيرات الثقافية للمؤشرات القانونية لتقارير ممارسة أنشطة الأعمال يمكنه على سبيل المثال الإسهام في تذليل العقبة الكأداء التي نعاني منها في تغيير مكان آليات قانونية تخص نظاماً قانونياً ما إلى نظام قانوني آخر. وإنه ليس بديهياً ألبتة أن القواعد التي يتضح أنها ذات فاعلية في بعض البلاد يمكن تغيير مكانها، ونقلها كما هي إلى بلاد أخرى لتعطي النتائج نفسها. وإنه لمن الملاحظ أن نصاً قانونياً باللغة الألمانية هو أقل طولاً بمقدار النصف من النص نفسه باللغة الإنجليزية، وأن النص الفرنسي هو في ذاته أقصر بخمس مرات من النص الأنجلو – سكسوني، الذي هو في غالب الأحيان بحاجة إلى تفسير المفاهيم التي يحتوي عليها،

في حين اللغة القانونية الفرنسية تبدو سهلة المنال يفهمها الجميع. نستطيع حينئذ أن نتساءل عن التأثير اللغوي في السلوكيات الاقتصادية..

١١– إذنْ، ما طبيعة القانون المدني، وما يمكن أن تكون وظيفته في أي مجتمع؟

ليس المقصود هنا إعادة تأهيل القانون المدني بالنسبة إلى القانون العام، ولا إثبات دونية القانون العام، ولكن المقصود هو التذكير فقط ببعض الإضافات النوعية للقانون المدني. إنه يمثل الجوهر الحقيقي لتشكل مجتمع ما، أعني تشكله المدني. وليس النظام الاجتماعي شيئاً آخر إلا معيارية العلاقات الخاصة بين البشر؛ إنه يشكل التعبير الأكثر حميمية لمجتمع ما. إن القانون المدني ينظم العلاقات العميقة والجوهرية لمجتمع ما، وينظم اللحظات العظيمة لحياة إنسان ما: الولادة عن طريق التناسل، وحدة الجنسين عن طريق التزاوج؛ الموت الذي ينتمي إلى مجال قوانين الوراثة؛ تنظيم الحياة الاقتصادية بين البشر، وهو تنظيم ينتمي إلى المجال المادي لقانون الالتزامات [١٧٩١] والعقود، وصيغ تملك الثروة الخاصة بقانون الثروات. إذنْ، إن القانون المدني يولد هنا بوصفه مقللاً من حالات التردد، ومن الأزمات. إن قابلية التوقع في القانون أمر جوهري.

إن القانون المدني هو انعكاس لبعض الحقائق العليا مثل كرامة الإنسان، التي تحرص عليها بوضوح مؤسسة كاليونيسكو، أو أنه البحث عن العادل والخيِّر اللذين يتجاوزان قوة العدد. هناك حقيقة بيداغوجية للقانون. وليس غاية القانون المدني الوحيدة هي السعي إلى الربحية، السعي إلى أقل سعر أو أقل تكلفة، وهذه مأثرة من مآثره. إن القانون ظاهرة موغلة في الإنسانية أكبر من أن يتم ضبطها بشكل واحد من أشكال المعادلات المجردة، أو الربحية.

إن مفهوم الاستدامة يهيمن على القانون المدني عبر نمو متأنٍّ وعميق. إن التشريع المدني هو نتيجة جهد اجتماعي يتطلع إلى بلوغ هدف مشترك ومستدام؛ إنه التعبير الثقافي لمجتمع يعكس حاجاته ومراميه. وليس المقصود بذلك العناية بالفاعلية الاقتصادية لذاتها، بأي ثمن، وعلى المدى القصير.

إن ضبط القانون، يعني جعله عقلانياً، وتنظيمه، وجعل بعضه يأخذ برقاب بعض، وجعله سهل المنال على الجميع، إذنْ، جعله ديمقراطياً. إن القانون المضبوط يوفر الأمن القانوني. لأن المتقاضي يحرص على قاعدة الشيفرة التي اعتاد عليها أكثر من حرصه على قاضيه، وهو لا يرى في ذلك دعوة إلى المحاكمة، ولا دعوة إلى التخاصم مع القاضي.

إن القانون المكتوب مرن، عبر حيوية مصادره، يُصلح بيسر، وعبر دور أحكام القضاء، وعبر عمومية قواعده المنبثقة من القانون العرفي القديم. وقد ذكّر غي كانيفي Guy Canivet عندما كان رئيس محكمة النقض في خطابه بمناسبة بداية العام القضائي ٢٠٠٥م أن:

أصالة النظام القضائي الفرنسي وعبقريته، ذلك النظام الذي هو في آن معاً حريص على الديمومة والاستقرار والأمن، ولكنه تطوري، أهل للتكيف مع الأوضاع الجديدة، وعلى معالجة الأمور المعقدة، تكمن في "التكامل بين القانون والعدالة"

١٢– إن السعي إلى أقصى ما يمكن من الازدهار، الذي هو الهدف المعلن للبنك الدولي يفرض أن تؤخذ في الحسبان المضامين الاقتصادية والمالية لقواعد القانون والأحكام. ولكن لما كان البنك الدولي يصدر حكماً قاسياً على القانون المدني فإنه من الملاحظ أن برنامج الأمم المتحدة للتنمية يدعم بقوة معاهدة منظمة تحقيق الانسجام بين قوانين الأعمال في أفريقيا[٥] (OHADA) التي وقعت في مدينة بور – لويس في عام ١٩٩٣م. إن اختيار تطبيق النظام الموحد للقانون المدني الفرنسي للأعمال الذي اختير

(٥) أنشئت منظمة تحقيق الانسجام بين قوانين الأعمال في أفريقيا (أوهادا) بموجب معاهدة بشأن تنسيق قانون الأعمال في أفريقيا، وقعت ١٧ أكتوبر "تشرين الأول" ١٩٩٣م، في مدينة بور لويس Port-Louis (موريشيوس). تضم الآن ١٦ بلداً (١٤ بلداً في منطقة الفرنك، بالإضافة إلى جزر القمر وغينيا كوناكري)، وهي ما تزال مفتوحة أمام كل دولة في أفريقيا (جمهورية الكونغو الديمقراطية في طريق الانضمام إليها). المترجم

من أجل ميزاته في البساطة، والعصرية، والأمن، والتكيف، تم في واقع الأمر عبر إرادة سياسية كبيرة لكسب ثقة المستثمرين. إن الـ(أوهادا) مثال لا نظير له في اعتماد قانون مدني لغايات اقتصادية"[٦].

١٣– ولكن أليس للقانون قيمة فلسفية وإناسية (أنثروبولوجية) خاصة؟ إليكم ما يخبرنا به القانون المدني أيضاً. لن يكون بوسع الإنصاف أن يختلط بالنظرة الاقتصادية البحتة. هناك ثروات أخرى غير الذهب، معطيات أخرى غير المعطيات الاقتصادية، ولكنها بيئية، أو أخلاقية، أو اجتماعية، أو دينية، أو طبية، أو فنية، ... إلخ. ينبغي أن تؤخذ في الحسبان في صياغة القاعدة: مثل الصحة، والتضامن الأسري، وحماية حرية الشباب من استغلال السلطة المالية التي يتمتع بها الأسلاف، والبيئة، والإرث الثقافي، ... إلخ. إن تفتح الإبداع لدى الأشخاص، والسلام الاجتماعي، والازدهار الاقتصادي هي أمور مترابطة. وإن مفاهيم عدم الصلاحية، والاختيار الحر، وإسباغ صفة الدنيوية على أمور الحياة، والعلمانية، والسوق، والملكية، هي مفاهيم أساسية. وإن للربح أهميته، ولكن الأمن والمسؤولية والحرية، واحترام الكلمة، والإخلاص، والكرامة، ووضع الجسد الإنساني خارج مجال التجارة لها أهميتها أيضاً. إن النظام القانوني هو نظام الكائن بقدر ما هو نظام الملكية. ولن يكون النظام القانوني مجرد منتج، ولا مجرد أداة مرصودة لتكون معولمة.

---

(٦) قارن بـ بوريس مارتور، نانيت بيلكينغتون، دافيد سيلرز، سيباستيان توفينو، القانون الموحد للأعمال المتحدر من الـ (أوهادا)، باريس، منشورات جوريس – كلاسور، ٢٠٠٤م، ص١٧: "إن هدف الأوهادا هو إيجاد مجموعة من القواعد المشتركة المرصودة للتطبيق في القارة الإفريقية كلها، دون أن يكون الهدف فرض تقاليد قانونية جديدة، أو أنظمة قضائية جديدة... إن التعايش بين مفهومي القانون العام والأفعال الموحدة، الذي تم تصميمه على وجه الخصوص لإيجاد قواعد أساس محددة بوضوح، ويمكن إلمامها بقواعد وطنية في كل بلد عضو في المنظمة، لا يبدو أنه أمر مستحيل". وأشكر لبول بايزيلون Paul Bayzelon (جمعية من أجل توحيد القانون في إفريقيا/ جمعية من أجل توحيد قانون الأعمال في دول الكاريبي) أنه دلني على هذا الكتاب.

Cf. Boris Martor, Nanette Pilkington, Davi Sellers, Sébastien Thouvenot, Le droit uniforme des affaires issu de l' OHADA, Paris, Ed. Du Juris - Classeur, 2004, p. 17.

١٤ – إن قانون العقود على سبيل المثال يعكس في النظام المدني القيم الجوهرية للمجتمع، ورؤيتها للإنسان العاقل والمسؤول، الذي يحترم التقاليد الجيدة والكلمة المعطاة، والمؤهلة للنية الطيبة. إن هذا التوازن في قانون العقود سمح بانبثاق قانون للاستهلاك. أما فيما يخص استقلالية القاضي الأخلاقية فإن مجلس الدولة ومحكمة النقض ضربا كثيراً من الأمثلة على مدى استقلاليتهما في هذا المجال. هذا من جانب، ومن جانب آخر أثبت القانون المدني مرونته، مستلهماً من تجارب أجنبية، وأمريكية، أو عربية، أو مصرية، حتى لو كانت تلك التجارب مرتبطة بالقانون العام عن طريق الانفتاح على التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. إنه (القانون المدني) لن يكون حصرياً، وهو على الدوام منتبه إلى الجوانب الإيجابية للأنظمة الأخرى لحياة الأشخاص وحياة الأعمال. ولنلاحظ عرضاً أن الحسابات الوحيدة للزمن والكلفة، للحكم على قدرة نظام قانوني ما تشجيع بيئة الأعمال، تحيل بغرابة إلى رؤية للعالم والإنسان يكون بحسبها كل فعل محدداً من قبل، محسوباً، دون إمكانية وجود أي نشاط إبداعي، ولا تجديد فردي أو جماعي، ودون أي تفاعل بين العوامل غير المحسوبة، كأن يحدث على سبيل المثال زلزال ذو نتائج مأساوية، اكتشاف تقني أو علمي، الأوضاع "المجنونة" لأحد التجار، إعلان حرب، أو عرض شراء عام (OPA)[٧]، ... إلخ.

١٥ – إن تقارير ممارسة أنشطة الأعمال التي تشيد بما يتميز به مفهوم المرونة في القانون الأنجلو – أمريكي يبدو أنها تشير إلى أن أكثر التشريعات أداء ربما تكون تلك التي يوجد فيها أقل قدر من القواعد. والحال أن هذا المفهوم لا ينبغي أن يختلط به مفهوم غياب القانون. وإن مثال تسريح العمال من أعمالهم بدون أسباب موجبة يوضح بجلاء الجانب الضبابي في المسألة. هنا يمكن للمرونة أن تكون مالياً إيجابية على المدى القصير، وليس بالضرورة أن تكون تلك هي الحالة على المدى الطويل، بما في ذلك، وعلى وجه الخصوص، بسبب المخاطر الرئيسية المتمثلة في تراجع صورة

(٧) *Offer publique d'achat*. مضاربة لتولي السيطرة على قطاع حكومي أو خاص. (المترجم)

الشركة، في حين أن حماية الموظفين يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي في الصورة وفي الإنتاجية. إن مفهوم "السبب الواقعي والجدي" الذي يتعارض مع مفهوم "اللائحة" **الأنجلو – سكسوني**، وهي لائحة محدودة جداً، ومرصودة للبطلان في الوقت نفسه، والذي فسح المجال لتوافر "المرونة"، يفترض إجراء استشارياً هو الشرط الأساسي للشرعة الأخلاقية.

١٦– وينطبق الأمر نفسه على الشرط المسمى "النية الطيبة"، وهو مفهوم يأخذ في الحسبان المرامي الشخصية. إن مفهوم "النية الطيبة" الذي يفترض وجود ثقة متبادلة يسمح بأن تؤخذ في الحسبان حماية المعلومات الخاصة، والشخصية؛ فالشفافية لدى الأشخاص الفاعلين في سوق التمويل يمكنها على سبيل المثال أن تضع حجر عثرة في وجه أصغر الشركات [١٨١] المنشأة حديثاً، وتخيب آمالها في الحصول على الاعتراف، وإسباغ الصفة الاجتماعية عليها. إن الأهمية التي لا ينكرها أحد للهناء الاجتماعي، وللسلام الاجتماعي تقود إلى التساؤل عن ضرورة اقتسام المعلومات، الذي وإن كان يقلل المخاطر إلى أدنى حد، فإنه يستطيع أيضاً أن يكون وبالاً من وجهة النظر هذه. إن أشكال التلاعب بالأضابير موجودة، وتزداد في كل يوم إمكانية عدم السيطرة عليها. لقد كانت فرنسا في السادس من يناير "كانون الثاني" ١٩٧٨م، وعبر القانون الخاص بالمعلوماتية والأضابير والحريات، من أولى الدول التي لحت المخاطر التي تحيق بحريات المواطنين، وهي مخاطر ناتجة عن الإفراط في مبدأ الشفافية. وقد جرى تعديل هذا القانون بقانون صدر في ٦ أغسطس "آب" ٢٠٠٤م بسبب الظروف الجديدة. وقد أصدرت **منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديين** (OCDE) توجيهات حول حماية الحياة الخاصة، والتدفق العابر للحدود للمعطيات ذات الطبيعة الشخصية. وتقوم **اللجنة الوطنية للمعلوماتية والحريات** (CNIL) بمراقبة أضابير المعلومات المالية، لكي لا يكون بينها إضبارة فرد مستبعد من الاستفادة من عقد التمويل. وإن مما تجدر ملاحظته هو أن الشفافية القصوى اللازمة للشركات لا تنطبق بالكيفية نفسها على الأسر، بسبب حماية المعطيات الفردية.

١٧– وبذلك يبدو القانون المدني مهيأ كل التهيئة لتوفير حلول جديدة أو تنميتها، ولخلق أدوات جديدة، للسلوكيات التي تسمى سلوكيات التنمية المستدامة على سبيل المثال، حسب المكونات الثلاثة: البيئية والاجتماعية والمجتمعاتية التي تفترض المسؤولية والحرية العالميتين والعقلانيتين لدى كل مواطن من أجل الوصول إلى مستوى أكبر من الإنصاف، وإلى إدارة أفضل للكوكب والبشر. إن كون القانون المدني قانوناً إنسانياً يمكنه من أن يسهم في سياق العولمة في المواءمة بين التنوع والعولمة، ومن أن يعلن بأنه يؤسس لنمط من المجتمعات، جمعي ومستدام، ومتحرك على الدوام.

١٨– إن الكادر الوظيفي الذي يعد تقارير ممارسة أنشطة الأعمال ينكر أن تكون لديه أي أفكار مسبقة، ويضع نصب عينيه في المقام الأول جدية منهجه، القائم على الأرقام، وعلى مقارنة حالات من نمط محسوس. وقد تأثر ذلك الكادر الذي يعد تقارير ممارسة أنشطة الأعمال باعتراضات المشرعين المدنيين، فأعلن مؤخراً أنه مستعد ليدرج في تقريره القادم معايير جديدة لتقويم القانون، مثل ميزات البنى التحتية، وشفافية استدراج العروض في الأسواق العامة!

إن هذه المعايير الجديدة المقترحة مهمة بمقياس أنها تتعلق بمنظورات قانون مدني يدعو إلى احترام الإنسان، وإلى البحث عن العادل والخيّر، ويهتم بالبيئة، وبالأشخاص وبالعلاقات بينهم، ويأخذ الاستدامة في الحسبان. إن إنكار الإضافات التي يضيفها القانون المدني، وهي إضافات تسمح بصياغة معايير جديدة مؤثرة في بيئة "الأعمال"، باعتبار أن رفض الجوانب الإنسانية التي تتضمنها تلك الإضافات يعني في الواقع الانقياد لمنطق لا إنساني وميت، لا يعد فيه الإنسان إلا آلة لصناعة الأعمال، آلة ينبغي أن تنتج سلعة محددة من قبل وثابتة. ينبغي على القانون، من أجل أن تكون "بيئة" الأعمال عادلة وخيّرة ومنتجة، أن ينصف الإنسان، وكفاءاته، وإبداعه، وفرادته في رحاب ثقافته، ومجموعته في العالم.

١٩– لذلك يبدو لنا أن إضافة معايير أو مؤشرات تكون "إنسانية" صراحة، بالاتفاق مع ما اصطلح على تسميته الشرعة الأخلاقية، بوصفه مواءمة صعبة، وأخذاً

متزامناً في الحسبان [١٨٢١] للعالمي، وللخاص، وللفرد، وللثقافات مع لغاتها الخاصة بها، التي تتوافق مع الخاص، ومع كل كائن بشري فريد في حالته الانفرادية سيكون أكثر فاعلية من تشتيت المؤشرات بإضافة ميزة البنية التحتية، وشفافية استدراج العروض في الأسواق العامة. ينبغي أن ينحصر العمل المستقبلي لكادر تقارير ممارسة أنشطة الأعمال في صياغة هذا النوع من المعيار أو المؤشر الجديد، مما يسمح أيضاً بإعادة النظر، والتصحيح، وإيجاد إمكانيات تقويم صارمة، وميزة تنافسية جديدة للشرائع المسماة أخلاقية، ولسنن أخرى للأدبيات، أو للتنمية المستدامة التي تُرسى أسسها غالباً في الشركات الكبرى. إن الأمن القانوني، والإدارة الجيدة للعدالة، وإدارة الشركات، والمسؤولية البيئية يمكن أن تصوغ هذه المعايير الجديدة.

يمكن على سبيل المثال لصياغة "مؤشر "المسؤولية البيئية" أو صياغة مؤشر "مكافحة الفساد" أن يقوم على حالات نمطية شأنها شأن صياغة المؤشرات الأخرى. وستأخذ تلك الحالات النمطية في الحسبان بالتحديد المواءمة بين المستويات الثلاثة للشرعة الأخلاقية، ولن يمكنها بالتالي أن تخاطر بالانفصال عن الممارسات المحلية مثل البنى التحتية أو الشفافية في استدراج العروض في الأسواق العامة. وبذلك نتساءل، فيما يخص إدارة الموارد المائية، ومعالجة النفايات، وتنظيم النقل داخل المدن، وإدارة موارد الطاقة، والتحكم بمستويات انبعاث الغاز، وهي أمور تمس حياة الأفراد، وتمس العلاقات بين الأفراد والمجموعات في صميمها، إزاء كل ذلك نتساءل: كيف يمكن للقانون في البلاد المختلفة أن يستجيب لرغبات كسب الاعتراف والصفة الاجتماعية التي تفعّلها أنواع التحكم التي أشرنا إليها؟ ولا يمكن لذلك إلا أن يشجع التنمية المستدامة في الشركات الخاصة. ليس هناك تنمية مستدامة للبعض دون تنمية مستدامة للآخرين.